

العدد السادس والعشرون ١٤٣٤ / ٢٠١٣م

١١

مجلة كلية

العلوم الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - تصدر سنويًا

٢٠١٣ ميلادية ١٤٣٤ هجرية

- ♦ من أسس بناء الشخصية الإنسانية من منظور تربوي إسلامي.
- ♦ المجاهد أحمد الشريف السنوسي ودوره في حركة الجهاد الليبي.
- ♦ بعض معالم الثقافة المقاصدية للأمام عبد الملك الجوني.
- ♦ نصوص للمستشرقين أنصف وافيها الإسلام.

ظاهرة التخفيف في لغة العرب

د. سالم علي شلبيك

لعل اللغة العربية هي من أكثر اللغات التي بُرِزَت فيها ظاهرة التخفيف، تخلصها من الثقل، وجريأً على ما تقتضيه بعض الأساليب من التغيير: كالحذف، والتسكين، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والنقل، وغير ذلك من أنواع التصرف الذي تميز به الأسلوب العربي في أرقى صوره، وأحسن مراميه، وستوضح ظاهرة التخفيف هذه بدراسة نماذج منه في مواضع مختلفة، ليقف القارئ على سر هذا التغيير الذي هو من أهم خصائص الكلام العربي الفصيح.

بعض مظاهر التخفيف:

1- من مظاهر التخفيف في النطق التسكين، ومقابله التحريل، وكلاهما مرتبط بالشكل ولا يعتد بحما إلا إذا كانا في آخر حرف من الكلمة الذي هو موضع الإعراب والبناء.

والتسكين قد يجيء في حرف صحيح، وأكثر ما يكون في عين الكلمة اسمًا أو فعلاً لقصد التخفيف ومنه تسكين العين في نحو: فخذ، وكتف، وعهد، وفي نحو: شهد، وعلم من الأفعال فيقال: فخذ، وكتف، وعهد، وشهد، وعلم إلخ، وإنما جاز تسكين العين هنا كراهة الانتقال من الأخف وهو الفتح إلى الأنقل وهو الكسر في الكلمة المبنية على الخفة وهو الثلاثي المجرد⁽¹⁾.

وقد يقع التسكين في حرف العلة، وذلك كثير كتسكين عين الفعل الأجوف الماضي نحو: قال وباع، وفي المضارع منه نحو: يقوم وبهيم، وتسكين العين

(1) شرح الشافية للرضي، 1: 42.

من اسم المفعول نحو: مقول، مبيع، والأصل قَوْلٌ وَبَيْعٌ، وَيَقُولُ وَيَبْيَعُ، ومُقُولٌ وَمُبْيَعٌ، وهذا التغيير في الكلمات المتقدمة سواء كان بالقلب، أو بنقل الحركة من عين الكلمة إلى الساكن الصحيح قبلها قد أكسبها حفة لم تكن قبل ذلك.

وال الأول إعلال بالقلب، والثاني إعلال بالنقل حسب المصطلح الصريفي، وقد يجتمع الإعلالان في الكلمة واحدة كما في المصدر من الفعل الرياعي المعتل العين نحو: إقامة، وإبابة، والأصل: إقُوام، وإبِيَان، فنُقلت حركة العين إلى الفاء، ثم قُلبت الواو والياء ألفا، فالمعنى ساكنان: العين وألف الإفعال، وانختلف في المحنوف منهما، فسيبويه ومن معه يحذفون ألف المصدر، لأنها زائدة ولقرها من الطرف، والأخفش بحذف الساكن الأول: العين، تطبيقاً للقاعدة الصرفية عند التقاء الساكنين والأول حرف علة، فهو أحق بالحذف، ولكل حجة وتعليق.

ويقع التسكين أيضاً في معتل اللام من الأسماء والأفعال، فالأسماء المنقوصة وهي المعتلة بالياء نحو: الْهادِي، والدَاعِي، يقال في إعرابها مرفوعة وبجرورة مثل: جاء القاضي، ومررت بالهادِي، فال الأول مرفوع بضم مقدرة، والثاني مجرور بكسرة مقدرة: لشَقَ الحركة فيهما على الياء، وبهذا التقدير سكت الياء وواضح أن القاضي، والهادِي بالسكون أخف من القاضي. وظهرت الفتحة في النصب على الياء لحفتها، مثل قوله تعالى: ﴿يَقُولُ مَنْ أَجِبَّ وَأَدَعَ اللَّهَ﴾⁽¹⁾.

أما الاسم المقصور وهو المتهى بآلف ساكنة مثل: عيسى ونحوه فسكونه أصلي، والساكن لا يقبل الحركة، لذا قدرت فيه الحركات الثلاث.

ويشارك الفعل المعتل اللام الاسم في تقدير الحركة في موضعه: الشقل والتعذر، فال الأول مثل: يدعُو ويرمي، والثاني نحو: يسعى ويخشى، فالتسكين في الموضع المتقدمة كلها مظهر من مظاهر التخفيف سواء كان سكونا حيأً، أو سكونا ميتاً، كما مر ببيانه فيما تقدم من المثل.

(1) الأحقاف: 30.

ومن مظاهر التخفيف الإعلال⁽¹⁾.

الإعلال سمة من سمات التخفيف سواء كان بالقلب أو غيره، وقد جاء في تعريفه: "أنه تغيير حرف العلة بالقلب أو الإسكان، أو الحذف للتخفيف"⁽²⁾. وبناء على هذا التعريف فإن الإعلال ثلاثة أنواع: إعلال بالإسكان، وإعلال بالقلب، وإعلال بالحذف، ولا يخرج الإعلال عن واحد من هذه الثلاثة، وأحروفه: الواو، والألف والياء.

والإعلال منه المقيس المطرد، وذلك عند توفر شروطه، مثل قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما نحو: قال وباع، وغزا ورمى، ومنه الشاذ: وهو الفاقد للشرط، كقلب الياء همزة في مصائب ومعايش: جمعي مصيبة ومعيشة⁽³⁾. لأصالة الياء فيهما، وللوقوف على الأثر الذي يحدثه الإعلال في الكلمة العربية ذكر بعض صوره هنا من أنواعه الثلاثة: القلب، التسكين، الحذف.

أولاً - الإعلال بالقلب⁽⁴⁾:

يتتحقق هذا النوع من الإعلال في مسائلتين: الأولى قلب حرف العلة حرفًا من جنسه كقلب الواو والياء ألفاً إذا توفر شرط القلب فيهما.

والثانية قلب الواو والياء همزة في مواضع، وتشاركهما الألف في نحو: رسائل ووسائل، وكل ذلك ينضوي تحت قاعدة صرفية لا يشذ عنها إلا في بعض الكلمات القليلة التي ليس لها تأثير فيما وضع من القواعد الضابطة في مجال علم الصرف.

وقد تقدمت الإشارة إلى أن الألف في نحو: قال وباع، وغزا ورمى منقلبة عن الواو والياء واضح أن صام، وهام أخف من صَوْمَ وَهَمَ، ومثل ذلك يقال في غزا ورمى. فتأثير القلب في هذه الكلمات ونحوها من سمات الأسلوب العربي الفصيح، وهو قلب لازم لا مندوحة عنه، ولا مفر منه.

(1) المقتضب، 1: 95. ابن عقيل 2:

(2) شرح الشافية للرمي، 3: 6 وابن عقيل 4: 211

(3) وبالمهمزة قرأ خارجة بن مصعب هلى تشبههما باء صحيفية. شواذ ابن خالويه 42

(4) المجمع 6: 276، النحو الواقي 4: 757

وأما قلب الواو والياء همزة وتشاركهما الألف في بعض الموضع فقد جاء في أربع مسائل:

- 1- أن تقع الواو أو الياء عيناً لاسم فاعل فعل أُعلِّت فيه، نحو: حائل وهائم من حال وهام، والأصل حول وهيم فُاعِلَت الواو والياء في الماضي حال وهام، ثم أعلت الواو والياء تبعاً للفعل لوقوعهما عيناً لاسم الفاعل حائل وهائم، وهذا القلب لابد منه طلباً للحفة وهروباً من التقلل الذي ينفر منه البناء العربي، ولا يتقبله الحال.
- 2- ويعق هذا الإعلال في كل الواو أو الياء تلت الألف الجمع الأقصى، وهي في المفرد مدة زائدة مثل: حلوبة وحلائب، وصحيفة وصحائف، ومثل ذلك قلب الألف في نحو: رسالة ورسائل، ولم تقلب الياء في معيشة ومصيبة لأصالة الياء في المفرد، فقيل فيهما معاش، ومصائب. وقالوا: معاش ومصائب، وهو شاذ وقليل لا يعول عليه. وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.
- 3- ونلحظ هذا الإعلال في الواو والياء المتطرفتين إثر الألف زائدة نحو سماء وبناء والأصل سماو وبني، والقلب فيهما من دواعي التخفيف أيضاً.
- 4- وختام هذه المسائل التي جاءت فيها الممزة بدلأً من الواو أو الياء هي أن تقع إحداها ثانية حرفين لينين بينهما ألف الجمع الأقصى كما في جمع أول ونيف، فيقلب حرف اللين الثاني في الجمع همزة نحو: أوائل، ونيراف، والأصل: أوائل ونيراف⁽¹⁾، وهذا القلب مظهر من مظاهر التخفيف في المسائل كلها، وعدم الأخذ به عيب مذموم وأمر مرفوض مخلٌ بفصاحة الأسلوب العربي.

ثانياً - الإعلال بالتسكين⁽²⁾:

الإعلال بالتسكين، أو التقلل: وهو نقل حركة الحرف العليل إلى الساكن الصحيح قبله للتخفيف، إذ الحركة تقلل على الحرف العليل، والحرف الصحيح أولى

(1) ابن عقيل، 2: 525.

(2) ابن عقيل 2: 525. والتصريح 2: 393. والمعجم 6: 273.

بحمل الحركة، وأكثر ما يكون هذا الإعلال بنقل حركة عين الكلمة إلى الفاء، ويطرد ذلك في الموضع الآتية:

1- في الفعل المضارع من الأجوف نحو: يقول ويهيم، والأصل يَقُولُ ويهيم بضم الواو، وكسر الياء، والصورة بعد النقل أخف من الأولى، وهذا واضح يدرك بأدنى تأمل.

2- وما نقلت فيه حركة العين إلى الساكن الصحيح مصدر الفعل الأجوف على وزن الإفعال، أو الاستفعال نحو: "إقامة واستقامة، وإبابة واستبابة، والأصل: إقامة واستقامة، وإبابة واستبابة، فسكنت العين عند نقل حركتها إلى ما قبلها، والتقت مع ألف المصدر ساكنة، فحذفت إحدى الألفين، وعوض عنها التاء في الآخر، وتقدم الخلاف في المحنوف منهما بين سيبويه والأخفش، وزون إقامة عند سيبويه (إفالة) وعند الأخفش (إفالة) والناظر في أصل الكلمة، وما دخلها من نقل وحذف يدرك المقصود من هذا التغيير، وما صحبه من تعويض التاء، وقد يستغني عنها بالمضاد إليه كما في قوله تعالى: ﴿وَلِقَاءِ الصَّلَوة﴾⁽¹⁾.

3- وجاء نقل الحركة للتحفيف في اسم المفعول من الأجوف نحو: مقول ومبيع⁽²⁾، والأصل مقول ومبيع بضم الواو والياء فيهما، وبعد النقل صارا مقولاً ومبيعاً بقلب الضمة في مبيع كسرة لمناسبة الياء، وبقيت الضمة في مقول؛ لأنها تناسب الواو.

ثالثاً – الإعلال بالحذف⁽³⁾:

تدور مسائل الإعلال مع أحرف العلة: قلباً وتسكيناً وحذفاً، وتشاركها في ذلك المهمزة في بعض الموضع، وما خرج عن ذلك فلا يعد من باب الإعلال. والإعلال بالحذف منه ما هو مقيس مطرد، ومنه ما هو شاذ نادر الورود في لسان

(1) النور، 36.

(2) ابن عقيل 2: 528. النحو الوافي 4: 794.

(3) التصريح 12: 595. النحو الوافي 4: 800.

العرب، والأول ما كان لعنة صرفية، والثاني الحذف الاعتراضي، وهو حذف لا ينضبط تحت قاعدة الحذف الصرفية، وليس لوجوده سبب إلا التخفيف، وقبل إيراد نماذج للإعلان بالحذف أوضح الفرق بين الحذف والإضمار؛ فالمبتدئون من الطلاب لا يفرقون بينهما، ويظنو أن الحذف والإضمار شيء واحد. وحقيقة أمرهما أنها مختلفان اختلافاً كلياً، فالمحذف معهوم والمضمر موجود، ويوضح الفرق بينهما أمر الفاعل في نحو: قم وطالما، فقم فعل أمر وفاعله مضمر تقديره أنت، وطالما فعل ماض مكفوف بما فاعله محنوف. ولهذا اعتبرت (قم) جملة من فعل ظاهر، وفاعل مضمر، وطالما فعل وحرف ولا فاعل هنا.

نماذج من الحذف المقيس:

أشرت فيما سبق إلى أن الحذف المقيس هو الذي ينضبط تحت قاعدة صرفية، ومن هذه القواعد حذف فاء المثال الواوي المكسور العين⁽¹⁾، من المضارع نحو: وعد يعد، وزن يزن، ووصل يصل، الخ، وزن المضارع بعد التخفيف يعل، وأصل يعد، ويزن: يوعد ويوزن، فالواو هنا لا تطبق البقاء في هذا الموضع لوجودها بين ياء وكسرة، ويعبر المبتدئون عن ذلك بوقعها بين (عدوتها) الياء والكسرة، وهو سبب الثقل في الكلمة وبحذف الواو خفت الكلمة، وصارت قاعدة لحذف الواو إذا وقعت هذا الموضع، ولم يقف الحذف عند المضارع، وإنما سحبوا ذلك على فعل الأمر والمصدر من هذا الفعل، فقالوا: زن، وعد وزنة، وعدة، مع أن الواو فيهما لم تقع بين الياء وكسرة، وهذا بالحمل لهما على المضارع الذي توفر فيه شرط الحذف، والداعي لهذا الحمل إنما هو طلب التخفيف لا غير.

أما المثال اليائي، والواوي المفتوح العين فلا حذف فيهما، لخفة الياء في الأول والفتحة في الثاني، نحو ييس ييس، وفي القرآن الكريم: ﴿قَالُوا لَا تَوْجَلُونَ﴾⁽²⁾.

(1) الأصول 3: 276. والممعن 2: 426.

(2) الحجر: 53.

ومن الحذف ما يكون عند التقاء الساكنين، والأول حرف علة، أو يحرك بالكسر إذا كان حرفًا صحيحاً، وهو الأصل، لأنه أقل إحلالاً باللفظ، فلا يعدل عنه إلا إذا تعذر بوجهه.

ومما حذف فيه حرف العلة للساكنين قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِ الْلَّهُ شَكُّ﴾⁽¹⁾. وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعَبَادِي يَقُولُوا أَلَّا هِيَ أَحْسَنُ﴾⁽²⁾. وقوله جل شأنه: ﴿وَقِيلَ أَدْخُلَا الْنَّارَ مَعَ الْذَّاهِلِينَ﴾⁽³⁾. وهو حذف في النطق لا في الخط، لأن التخفيف الذي يصار إليه من سمات النطق لا الخط.

هذه مسائل من الإعلال سقتها على سبيل المثال لا الحصر، لأن موضع الإعلال في لسان العرب كثيرة لا تتسع مثل هذه الصفحات لاستقصائهما، وذكر المزيد منها.

الإبدال⁽⁴⁾:

الإبدال في اللغة العربية نوع آخر من أنواع التخفيف تخلت مظاهره في كثير من الألفاظ، وهو باب اهتموا الصرفيون بدراسته وبينوه بياناً شافياً، وإنما أردت بإثبات نماذج منه هنا بيان الأثر الذي يضفيه هذا النوع من التغيير، ووصولاً إلى المدف من دراسة موضوع الإبدال في المجال اللغوي.

وحقيقة الإبدال: هو وضع حرف مكان آخر مطلقاً⁽⁵⁾. وجاء التقييد بـ(مطلقاً) لإخراج الإعلال بالقلب لاقتصره على أحرف العلة، فكل إعلال إبدال، ولا عكس، لتحقهما في نحو: باع ودعا، وانفرد الإبدال في نحو: اضطرب، واتعد. والداعي إلى الإبدال هو الفرار من التقلل الناشيء عن اتصال حرف بأخر لا ينسجم معه في النطق، وأنت ترى الفرق واضحًا بين اللفظين: اتعد، واتعد،

(1) إبراهيم، 10.

(2) الإسراء، 53.

(3) التحرير، 10.

(4) المقتضب 1: 61. والأصول 3: 246. والممتنع 2: 319.

(5) شرح الشافية للرضي 1: 197 وتصريح 2: 366.

وأتصل، واتصل، فالتحيير الذي كان بإبدال الواو تاءً أو جد نوعاً من التوافق بين الحرفين: البديل والبدل منه، وقد كان ذلك بالتحاد الحرفين، وإدغام الأول في الثاني، وبذلك حفت الكلمة في النطق، وهذا العمل مطلوب ولازم في جميع مواضع الإبدال الذي ينقسم إلى كثير شائع الاستعمال، وإلى قليل وشاذ أحياناً.

وللوضيح ظاهرة الإبدال هذه أذكر هنا مسائل منه، وهي كثيرة متنوعة:

أولاً - الإبدال المقيس⁽¹⁾: وله أحرف جمعت في قوله: (هدأت موطيا) وفي هذا النوع من الإبدال تجلى ظاهرة التخفيف بكل وضوح، وهو من سمات الحسن والجمال في الكلام العربي الذي يرفض الركاك والثقل في أية صورة من صوره المختلفة.

1- ومن أوضح أنواع هذا الإبدال قلب الواو والياء والألف همزة في نحو: قائل وبناء ورسائل، والفرق بين بين الأصل والفرع في الكلمات المذكورة ونحوها فقائل وبناء ورسائل أخف من قاول وبني، وبذلك صار إبدال هذه الأحرف في مثل هذه الموضع أمراً لازماً لا عدول عنه.

2- ومن مسائل الإبدال المقيس إبدال التاء من الواو الواقعة فاء الافتعال وما تصرف منه، ففي الألفاظ: متعد الاتعاد، اتعد، اتعد الخ قلبت الواو تاء لتحف الكلمة بهذا التغيير، وبالمقارنة بين الأصل والصورة الطارئة: اوتعاد، اتعاد، اوتصل، اتصل، متعد: متعد ندرك أثر الإبدال في التخلص من الثقل.

3- ومن هذا النوع إبدال التاء دالاً بعد الدال الواقعة فاء الافتعال نحو ادكر وابدالها طاء بعد الصاد نحو: اصطبر، وإبدالها دالاً بعد الزاي نحو: ازدرع، وغير ذلك من الألفاظ التي تمثل الإبدال الشائع المقيس، وهو كثير في الاستعمال اللغوي.

(1) المقتضب 1: 61 والأصول 3: 246.

ثانياً - الإبدال الشائع⁽¹⁾:

جاء الإبدال الشائع في كثير من الألفاظ أخذت بالسمع عن العرب للتحفيض وهي إن لم تدخل تحت قاعدة الإبدال المقيس فقد عدت من الإبدال، ولا ضير في استخدامها في النطق والتعويل عليها وإدخالها تحت ظاهرة الإبدال، فمن ذلك إبدال الناء من الواو في كلمات كثيرة، نحو: تجاه، وتراث، وتنية، وتقوى، وتوج، وتخمة، وتكأة، وتكلان، وترى، وتلید، وتلاد وبنت، وأخت، وكلتا، ومن واو القسم نحو: تالله، ومن السين في (ست)، وأصله: (سدس) وفي الناس، وأكياس: جمع كيس فقالوا: النات، وأكيات، وأبدلت الممزة من الواو فقالوا: إسادة، وإيشاح في: وسادة ووشاح، وهذا النوع من الإبدال يوقف فيه على السمع، ولا يصح القياس عليه. وكل ذلك بهدف التحفيض، وطرح التقليل الذي يعد عيباً من العيوب.

ثالثاً - الإبدال الشاذ، وهو الإبدال الذي لا يخضع لقاعدة صرفية، ولذلك قل وجوده في لغة الضاد، ومن هذا النوع إبدال الياء المشددة جيماً كما في قول الشاعر⁽²⁾:

خالي عويف وأبو علچالمطعمان اللحم بالعشچ

أراد (علي وبالعشبي) فاجيم في الموضعين مبدلية من الياء.

ومن هذا النوع أيضاً إبدال الممزة من العين في قولهم: (أباب البحر) والأصل عباب البحر، وإبدالها من الألف إذا كان بعدها ساكن،قرأ بعضهم: ﴿ولا⁽³⁾ والأصل: (الضالين) قوله تعالى: ﴿لا يسأل عن ذنبه إنس ولا

(1) المتن 1: 383 وشرح الشافية 3: 205.

(2) الكتاب 4: 184 والمنصف 2: 178.

(3) هي قراءة أبي أيوب السختياني، شواذ ابن خالويه ص 1.

جَاءَ⁽¹⁾، والقراءة الفصيحة: (ولَا جَاءَ) وما روى من أن العجاج كان يهمز (العالم، والخاتم) وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر⁽²⁾: (رجز)

.. يَا دَارَ سَلْمِي إِسْلَمِي ثُمَّ إِسْلَمِي فَخَنْدَفَ هَامَةَ هَذَا الْعَالَمَ

وبهذا ينتهي مبحث الإبدال بأنواعه الثلاثة: المقيس، والجائز، والشاذ.

الإدغام⁽³⁾:

هذه هي المسألة الأخيرة فيما اخترته لدراسة ظاهرة التخفيف، وسألتني فيها بعض الوقت لاقتنص من ثمارها زاداً يلغني المراد من تناولي لهذا النوع من أنواع التغيير الذي يحفل به الأسلوب العربي ولا ينفك عنه بحال من الأحوال وحقيقة الإدغام في اللغة هو (الإدحال). ولا يبعد معناه الاصطلاحى عن هذا، فإذا دخل الحرف الأول في الثاني بعد تسكينه هو الإدغام عينه، ولكن بشرط أن يقع التجانس بين الحرفين المدغمين بالأصالة أو بطريق الإبدال، فال الأول وهو الكثير في الاستعمال نحو: رَدَ وَحَلَّ، وَفَكَ، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ حَقَّ إِذَا أَدَارَكُوا فِيهَا⁽⁴⁾ ، وَنَحْوَ قَوْلِهِ جَلَّ شَأْنَهُ: حَقَّ إِذَا أَخْذَتِ الْأَرْضَ زُخْرْفَهَا وَأَزْيَّنَتِ⁽⁵⁾ ، وَالْأَصْلُ تَدَارَكُوا فِيهَا، بِالْتَّاءِ فَأَبْدَلَتِ التَّاءَ دَالًا وَأَدْغَمَتِ فِي الدَّالِّ، وَالْأَصْلُ فِي أَرْبَيْنَتِ: تَزَيَّنَتِ بِالْتَّاءِ أَيْضًا فَأَبْدَلَتِ زَايَاً وَأَدْغَمَتِ فِي الزَّايِ، فَالإِدْغَامُ فِي الْكَلْمَتَيْنِ كَانَ بِطَرِيقَةِ الإِبْدَالِ.

وإدغام العين في اللام عند التجانس كما في المثل المتقدمة هو لازم إلا في بعض الألفاظ التي ستأتي، وذلك هروباً من ثقل الفك، وطلبًا للتخفيف الذي أنسست قاعدة الإدغام عليه، ومن السهل أن تدرك التخفيف بين قولك: شدّ وشدد، وحلّ وحلل، وفرّ وفرر، وهكذا. وإذا وقع الإدغام في المصدر وقع في جميع

(1) قرأ بذلك عمرو بن عبيد، السابق، ص 15.

(2) البيت في سر الصناعة، 101 وللمتع 1: 324.

(3) انظر موضوع الإدغام في الارتفاع: 1: 337 وابن عقيل 1: 538 والتصريح 2: 399.

(4) الأعراف، 36.

(5) يونس، 24.

ما تفرع عنه، مثال المصدر قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾⁽¹⁾، والفعل الماضي: ﴿وَظَنَّوْا أَنَّ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾⁽²⁾.

والفعل المضارع: ﴿وَتَنْظُنُونَ إِنْ لَيَتَمُّ إِلَّا قِيلَّا﴾⁽³⁾، وفعل الأمر كقول الشاعر⁽⁴⁾ (الوافر):

فظن بسائر الإخوان شرًا... ولا تأمن على سرٍ فؤادًا

ومثل ذلك اسم الفاعل، نحو: حالٌ، وفارٌ الخ وإذا وقع الفصل بين المثلين امتنع الإدغام، وهذا واقع في اسم المفعول نحو: مظنون، ومحلول، ومفكوك، لأن الواو فصلت بين الحرفين المتماثلين، فامتنع الإدغام.

ويستثنى من قاعدة الإدغام هذه بعض الألفاظ قدم فيها الفك على الإدغام، لأنها عرت عن الثقل وتتوفر فيها الغرض المطلوب بالإدغام وهو التخفيف، وهذه الألفاظ هي:

1- أن يقع المثلان في أول الكلمة نحو: (ددن) و (بير)⁽⁵⁾، بالفك فيهما، لأن المثلين تصدرا، فلو أدغمت الفاء في العين لسكن أول الكلمة، وهم لا يبتعدون بالساكن.

2- وألا يكونا في وزن ملحق، أي المثلان، نحو: (قردد) للمكان الغليظ المرتفع و(مهدد) اسم لامرأة، فالدال الأخيرة فيهما مزيدة للإحراق بجعفر، فإن إدغام الأول في الثاني يؤدي إلى ذهاب مثال الملحق به.

3- ألا يكون الاسم على وزن (فعل) بفتحتين (كطلل)، و (مدد)، أو على فعل بضمتين نحو: (دُلُل) و (جُدُد) أو على فعل بكسر الفاء وفتح العين نحو

(1) الحجرات، 12.

(2) التوبة، 118.

(3) الإسراء، 52.

(4) لم أقف على قائل البيت، وهو من الوافر.

(5) الددن: اللهو واللعب، والبير: حيوان يشبه النمر، ابن عقيل 2: 538 والتصريح 2: 39.

(لمم) و(كلل)، أو على وزن فعل بضم الفاء وفتح العين نحو: (در) و(جدد)⁽¹⁾.

وقالوا (ألل السقاء) إذا تغيرت رائحته، و(لحخت عينه) إذا التصقت أحفانها من وجع أو رمص، وجاء الفك في هذين اللفظين مع اتصال المثلين فيهما فعد شاذًا يحفظ ولا يقاس عليه⁽²⁾.

وقد يلتقي المثلان في الكلمة ويتعذر الإدغام بسبب مانع: كأن يتصل الفعل المدغّم عينه في لامه بضمير رفع متحرك نحو: حللت بالمكان، وفككنا الأسير، فاتصال الفعل بضمير الرفع منع من إدغام أول المثلين في الثاني.

ويجوز الفك والإدغام إذا دخل عليه جازم كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾⁽³⁾، وقوله جل شأنه: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ عَصْبَى فَقَدْ هُوَ﴾⁽⁴⁾، وقوله تقدست أسماؤه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾⁽⁵⁾، والفك لغة الحجازيين، وقرئ بالإدغام: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾⁽⁶⁾، وهي لغة بني تميم⁽⁷⁾. وما جاء بالفك فعل التعجب على وزن (أفعل) نحو: أحبب يزيد، وأشدد ببياض ثيابه.

وما لزم فيه الإدغام (هلم) وهو اسم فعل أمر عند الحجازيين. وهو فعل أمر عند بني تميم.

وجاء إدغام النون الساكنة في خمسة أحرف بعد إبدالها حرفاً مجانسأً لما بعدها، والأحرف هي: اللام، والراء، والياء، والواو والميم. تقول: من لدنه، ومن

(1) الارشاف 1: 340 والتصريح 2: 399، وجدد: بضمتين جمع حديد، وجدد: بالضم والفتح جمع حدة بضم الجيم وتشديد الدال وهي الطريق في الجبل.

(2) ابن عقيل 2: 539.

(3) البقرة، 217.

(4) ط، 81.

(5) الأنفال، 13.

(6) الحشر، 4.

(7) ابن عقيل 2: 542 والتصريح 2: 401.

ريك، ومن يشاء، ومن وال، ومم تخاف؟ وهذا الإدغام في النطق لا في الخط، وكل ذلك من دواعي التخفيف والقرار من التقلل.
الإدغام الجائز⁽¹⁾:

هذا نوع آخر من الإدغام وهو الجائز، بمعنى: أن الخيار ثابت في إجراء الإدغام وعده، فال فعلان: (حيي) و(عيي) يجوز فيما إدغام الياء في الياء، ويجوز الفك، فعلى الأول تقول (حي) و(عي) بباء مشددة وعلى الثاني نقول: (حيي) و(عيي) بباءين، وشرط ذلك أن يكون المثلان فيه باءين يلزم تحريكهما، أما إذا كانت حركة المثلين فيه عارضة بسبب العامل فيجب الفك نحو: أن يُحْيِي الموتى، وجاز الفك والإدغام وحذف إحدى التاءين في المضارع المبدوء بهما نحو: (تحلى) وتعلم بالفك، واتّحلى واتّعلم بالإدغام، ولسكون التاء الأولى للإدغام احتلت همزة الوصل. وجاء حذف التاء من المضارع في قوله تعالى: ﴿فَانذِرْتُكُمْ نَارَ الْجَنَّةِ﴾⁽²⁾، وقوله جل شأنه: ﴿نَزَّلْتُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾⁽³⁾. ويجوز الإدغام أيضاً إذا كان المثلان في كلمتين بأن كانا أولهما في آخر الكلمة، وثانيهما في أول الكلمة أخرى نحو: جعل لك، وذلك بشرطين: أحدهما ألا يكونا همزيتين نحو: قرأ آية، فإن الإدغام في الهمزيتين رديء، والثاني ألا يقع أولهما بعد ساكن نحو: (شهر رمضان) فهذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين.

وبعد هذه الوقفات على مسائل الإدغام بنوعيه: القياسي والجائز لم تبق إلا مسألة واحدة أختتم بها هذا البحث، وهي واقعة بين الإعلال والإدغام لاشتمال طرفيها على موجب الإعلال والإدغام، وسنرى كيف قدم فيها الإدغام على الإعلال، وهو ما ستفعل عليه في الكلمة (أئمّة) وهي جمع إمام، كأحاجية، وألسنة: جمعي حجاب ولسان، وفي (أئمّة) همزتان: الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، إذ الأصل

(1) ابن عقيل 2: 540 و التصریح 2: 399.

(2) اللیل، 14.

(3) القدر، 4.

فيها (أئمة) ومقتضى القياس فيها أن تقلب المهمزة الثانية ألفاً، كما في آمن، وآدم، وآخر، وفي آخر الكلمة مثلاً: الميمان، وطبقاً للقاعدة الصرفية هي أن تسكن الميم الأولى وتدعى في الثانية وهو ما حصل في الكلمة. والسؤال هنا لم قدم الإدغام على الإعوال؟ والجواب عن ذلك: إنما قدم الإدغام لأن المثلين في آخر الكلمة، وأخرُها أثقل طفيفها، إذ الكلمة يتدرج ثقلها بزيادة حروفها، ومن اللائق بالحكمة الابداء بتحفيف الأثقل ولذلك قلت اللام دون العين في نحو: نوى وطوى للسبب المذكور⁽¹⁾.

ويجوز في (أئمة) أن تخفف المهمزة الثانية بقلبها حرفأً من جنس حركتها، فتقلب ياء، وحينئذ يقال: تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فلم تقلب ألفاً؟ كما في قال وباع. والجواب: أن الياء لم تقلب ألفاً لأنها فاء الكلمة، والقلب إنما يكون إذا وقعت الواو والياء عيناً أو لاماً، ولذلك بقيت الواو والياء في (أود) و (أيل).

وبهذه المسألة يتنتهي البحث الذي جعلته في الكلام على ظاهرة التخفيف التي هي من أهم خصائص الأسلوب العربي.....؟.....

وبالله التوفيق

(1) شرح الشافية للرضي 1: 27 بتصرف.